الجملة العربيَّة بين الأصالة والمعاصرة دراسة وصفيَّة

م.د رياض عواد سالم
كليَّة التربية الأساسية / جامعة سومر
riyadh.awad@uos.edu.iq

المُلخَّص

يتناول هذا البحث الجملة العربية من منظور وصفي، واستعرضنا فيه البناء التركيبي للجملة العربية من خلال جذرها وما طرأ عليه من التحولات اللغوية في بنيتها، كما ذكر البحث تأثير المعاصرة على بنية الجملة وتركيباتها من ناحية أقسامها التقليدية والفعلية والأسمية، وتأثير النظيرات والفرضيات الحديثة عليها، ومحاولة تحقيق المحافظة عل التوازن بين أصالة الجملة وقواعدها، وبين الانفتاح على مظاهر التطور والمرونة في الاستخدام.

الكلمات المفتاحية: (الجملة العربية، الأصالة والمعاصرة).

The Arabic Sentence Between Authenticity and Modernity: A Descriptive Study

Assistant Professor Riyad Awad Salem
College of Basic Education / Sumer University
riyadh.awad@uos.edu.iq

Abstract

This study examines the Arabic sentence from a descriptive perspective. We review the syntactic structure of the Arabic sentence through its root and the linguistic transformations that have occurred in its structure. The study also discusses the impact of modernity on the sentence structure and its structures, in terms of its traditional, verbal, and nominal parts, as well as the influence of modern counterparts and hypotheses. It attempts to maintain a balance between the authenticity of the sentence and its rules, and openness to development and flexibility in usage.

Keywords: (Arabic sentence, authenticity and modernity).

المقدمـــة

ضلت دراسة الجمل عند النحوين من القدماء والمحدثين رهينة التأويلات الفلسفية المختلفة على مر العصور، والملاحظ أن الجملة العربية قد مرت بمراحل في تقعيدها لفظاً ومعنى وتقسيمات، وقد اولى نحاتنا القدماء الجملة اهتمامهم، فقد درسوا منذ سيبويه (ت١٨٠ هـ) ، انماطها وطريقة بنيها، كما عالجوا جانباً كبيراً من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركية والدلالية ، بل نجدهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظامها وضوابط تحكمها وتسوغها كالزيادة في بنيتها، والتقديم وتأخير والحذف، ونحن اثناء بحثنا لنظام الجملة ندرك ان هذا النظام قد اختلف الى حد ما باختلاف العصور.

وحين نبحث عن نظام الجملة في كتب القدماء نراهم يشيرون اليها في ثنايا كتبهم اشارات سريعة تكاد تنتظم في معظم ابواب النحو، ويندر جداً ان نرى بينهم من قصر على مثل هذأ البحث كتاباً مستقلاً او فصولاً من كتاب.

اما في الدراسات الحديثة فقد غدة من الثبات ان تتخذ الجملة منطقاً لكل دراسة نحوية تروم وصف اللغة وتقعيدها، ان تجعل من اهم اهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرج على هذه البنية من انماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة لها ووظائفها المتعددة.

وقد قسمت البحث الى ثلاثـــــة مـباحث

- **المبحث الاول:** الجملة وحدها عند قدماء النحاة تحث فيه عند بدايات مصطلح الجملة وحد الجملة عندهم وعلى اي المبادئ استندوا ، في تعريفاتهم للجملة.
- **المبحث الثاني:** الجملة عند المحدثون من النحاة وتقسيمات الجملة وحدها ،اشرت فيه الى تعريفات الجملة والأسس التي ساعدتهم في تقسيمات الجملة وتطور الآراء في دراسة الجملة.
- **المبحث الثالث:** ما تشتمل علية بنية الجملة وهي تشتمل على وظائف نحوية وظائف دلالية وضائف تداولية.

المبحــث الاول

الجملـة وحدها عند النحاة القدماء :

إنَّ دراسة الجملة ومتتبعها يجدها في أمات الكتب ودراسات المتعقلة باللغة العربية ، ولعل من المفيد للقارئ ان نذكر، بداية ان الآراء تعددت، وتفاوتت في تعريف الجملة بسبب تعدد المعايير التي استند اليها قديماً، ويمكن في البداية ان تحدد ما هو الحد.

الحدّ : في اللغة له أصلان المنع وطرف الشيء ((معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، (حدّ) ٢٢٢)).

((وحدّ الشيء منتهاه))((اسماعيل بن حماد الجوهري ، ٢/ ٤٠٤))

وهو طرفه ويأتي بمعنى الفصل((أحمد بن محمد لفيومي / ٦٩ (حدد).

أما الحد في الاصطلاح : يعني (الدلالة على حقيقة شيء وتميزه من غيره تميزاً ذاتياً) ((شرح المفصل، لابن يعيش . ١٨/١))

فحقيقة الذات عنده هي الفرض من الحدّ ، وقيل (الوصف المحيط بمعناه الشيء المميز له من غيره))((المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ١٩٨٢ ٤٤٧/١))، وبالمقارنة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي تظهر الرابطة المعنوية في أن للشيء نهايةً ينتهي إليها ولا يتعداها وهي طرفه الذي يفصله عن غيره، ويمنعه من الاتصال معه والاختلاط به، وهذا المعنى موجود في كلا التعريفين.

بعد اتضاح مفهوم الحد نبحث عن حد الجملة في الجذور الاولى عند النحاة القدماء، فالجملة لابد أن تفيد معنى ما، والا كانت عبثاً فلو رتبت كلمات ليس بينهما ترابط لا يؤدي إلى افادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً.

ونلاحظ ان لفظ (الجملة) لم يذكر في (الكتاب) عند سيبويه ، كما جاء في قوله (ألا ترى أنك لو قلت (إن يضرب يأتينا) واشباه هذا لم يكن كلاماً ((سيبويه ، ١/٣٠)) وقال (لأنك لو قلت

(ما زيد عاقلاً ابوه) نصبت وكان كلاماً) ولو قلت (ما زيد عاقلاً عمرو) لم يكن كلاماً لأنه ليس من سببه)((سيبويه ، ١/٣٠)).

لقد تعددت الآراء في تعريف الجملة بسبب تعدد المعايير التي استند إليها قديماً وحديثاً ، والمتتبع المصطلح (الجملة) في التراث النحوي يجد أن هذا المصطلح كان يختلط بمصطلح الكلام عند المتقدمين ، كما هو الحال عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في كتابه لم يستخدم مصطلح (الجملة) على النحو الذي استخدمه لا حقوه من النحاة وقد تردد كثيراً في مواضع من كتابه مصطلح (الكلام) بمعان مختلة ، فهو يستخدم بمعان مختلفة بمعنى (النثر) وبمعنى (اللغة) وبمعنى (الجملة)((في بناء الجملة العربية ، محمد حماسة ، ٢٦ ، ٢٩))، ولعل أول من استخدم مصطلح (الجملة) المبرد (ت٢٨٥هـ) غير أنه يسويه بمصطلح الكلام((المقتضب ، المبرد ، ١٢٠ / ٦٨ ،المفصل ، الزمخشري ، ١٥٤ وينظر الجملة الجرجاني ، ١٢١)).

كما يمكن ان نلاحظ عند النحاة بعد القرن الرابع الهجري اتجاهين في الفصل بين هذين المصطلحين (الجملة) و (الكلام) :

الاتجاه الاول / يرى اصحاب هذا الاتجاه ان الجملة والكلام مترادفان وانهما يؤديان بمعنى مفيداً بحسن السلوك عليه والى هذا ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والجرجاني (ت ٤٧١ هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ).

الاتجاه الثاني / يرى اصحاب هاذا الاتجاه ان الجملة غير الكلام ومن ابرز نحاة هذا الاتجاه، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٧هـ) وقد تتبع هذا الاتجاه ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١ هـ ((رضي الدين الاستراباذي ، ١٨٢ ، ابن هشام الانصاري ، ٣٥)).

اذن لاشك إن اقامة حد الجملة عند القدماء يعتمد على الاسناد الاصلي الانه يقيمها على اساس نحوي ثابت بوصفها بنية تركيبية أو النواة (المسند والمسند اليه) ضمن بنية أكبر تتشكل من خلال ما يطرأ عليها من حالات تركيبه تكون الكلام ، وبهذا تكون هذه البنية الجملية هي وحدة الكلام كما عبر عنها ابن جني في كتابه (الخصائص)((ابن جني ١٩٨٣ ، ١ / ٣١))

ولعل هذا هو الذي جعل النحاة القدماء ينظرون الى المسند والمسند اليه بأنها عماد الجملة، ويطلقون عليهما (مصطلح العمد) الان توافرهما شرط اساس كاف لقيام بنية الجملة التي بني عليها النحويون عليها تحليلهم الجملة ، كما جاء في قول سيبوي (هذا باب المسند والسند اليه وهما ما لا يستغني احدهما عن الاخر ولا يجد المتكلم منه بداً ضمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ...)((سيبويه. ج ١ / ٢٢))

لذلك جعل النحويون ينظرون الى ماعدا هذين الدكنين بأنه (فضلةٌ) يشغل الكلام من دونها ، والجملة باعتبار الاسناد معيارًا لحدهما مما يجعلها تحافظ على استقلالها السنوي، اذا يمكن ان تكون جزء من بنية أكبر وهو (النص).

تصنيف الجملة عند النحاة القدماء :

انطلاقاً من قول سيبويه (هذا باب المسند والمسند اليه، وهما مالا يتغنى واحد منهما عند الاخر، ولا يجد المتكلم منه بداً ضمن ذلك الاسم والمبتدأ والمبني عليه))((سيبويه. ج ١ / ٢٢)).

صنفت الجملة في اللغة العربية بناءً على فكرة الإسناد الى نوعين رئيسين :

اولاً / الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر):

هنا النحاة القدماء قد سموا علمهم تقسيماً تقليدياً، كما هو منهجم الذي سارو عليه في النظام الخلوق في كتبهم، فاء ذا اختصرنا على تلك العصور التي سماها القدماء (بعصور الاحتجاج) التي استمدوا كل قواعد اللغة ومسائلها منها، ومحاولة ما تخضع له (الجملة) في نظام كلماتها ، نجدهم استخدموا في تقسيم للجملة الأسمية (على المسند والمسند إليه).

لاشك ان تحديد موضع المسند اليه في الجملة من الجمل يترتب عليه ان يتحدد ايضاً موضوع المسند ، فتقدم احدهما يستلزم تأخير الثاني والعكس بالعكس((ابراهيم انيس ١٩٧٨، ٢٥٩)).

ثانياً / الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) :

هي ما تشتمل على (فعل) يقوم فيها بعمل (المسند)، وقد تكون الجملة فيها (الفعل) على صيغة (الماضي) او قد تكون على صيغة (المضارع ، او صيغه الامر) .

اما التصنيف الثالث / هنا جاء النحاة بتصنيف اخر كما اضاف الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) (الجملة الشرطية)، وزاد ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) (الجملة الظرفية))((الزمخشري ، ١٥٥ ، ابن هشام الانصاري، ٣٧))، والحقيقة ان ابن يعيش يقول (وهي في الحقيقة ضربان، فعلية واسمية، الان الشرطية، في التحقيق ، مركبة من جملتين فعليتين الشرط وفعل فاعل ، والجزاء فعل فاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، هنا اعتمد النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد هنا (المسند والمسند اليه))((عبد الحميد السيد ٢٠٠٢ ، ١٣٢))

واما التصنيف الرابع : لقد فصل النحاة فيه تفصيلاً دقيقاً ، وبخاصة ابن هشام الانصاري ، في دراسة هذه الجمل ولم تكن دراستهم ، كما يزعم بعض المحدثين، مقتصرة على مدى قدراتها على تعويض المفرد ، فما له طاقة يعوض بها المفرد ويندرج ضمن البناء الوظائفي لتركيب الكلام، وأما ما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محل من الاعراب، وبتالي يعجز عن أداء دور وظائفي في الكلام ((محمد الشاوش، ٢٦٤)) ونقول ليس الامر كما وصف فقول النحاة (لها محل من الإعراب) يقصدون بها الجمل التي تتعالق مع ما قبلها وما بعدها تركيب ودلاله وأما (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) فيقصدون بها ما لها معنى دلالي للجملة اذ لا ينفي الاستقلال الجملة في التركيب((تمام حسان ١٩٧٢ ، ١١٢ .)).

إنَّ دراسة النحاة العرب الجمل التي لها محل من الاعراب والجمل التي ليس لها محل من الاعراب، يفسر بهما توالد الجملة العربية، اذ يتوافق في الاولى شرطان هما، الاسناد والاستقلال في حين تفتقر في الثانية في الاستقلال.

إنَّ تقديم الوصف عند النحاة القدماء في تعريف حد الجملة العربية وكذلك تصنيف الجملة تستله من التراث النحوي العربي المتمثل في اعمال النحاة وممارسات، هنا جهود لا يمكن ان تفض

عنها الطرف وان النموذج النحوي العربي ذو كفاية تفسيرية كبيرة وعدم تصريح القدماء بالأصول والمبادئ النظرية في اعمالهم، لا يعني فلو تلك الاعمال من ابعاد وتصورات نظرية اثبتت عليها تحليلاتهم اللغوية والنحوية، فاستمرار النظر في جهودهم مطلب مهم للوصول الى غاية اللغوية والنحوية عند الباحثين والقراء.

المبحـث الثـاني

الجملة عند النحاة المحدثون وحدها وتقسيمها :

ومما لا شك في أن بعض القراءات المستوعبة للنحو العربي، انها ايضاً سجلت ملاحظات مفيدة تعين على فهم الظاهرة اللغوية وتوجيه البحث اللغوي العربي الحديث، تمثلت بتطور الآراء اتسمت بالدقة في التناول والعمق وفي التحليل اي تابع المحدثون دراسة الجملة متأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، بقية الافادة في وصف الجملة العربية فسجلوا ملاحظات مفيدة بمقادير متفاوتة، الا انها ليست كافية، فقد سيطر على كثير منها انظار وفرضيات لا تتوائم وطبيعة العربية ومنطقها.

وابقى النحاة المحدثون البحث في الجملة في تطور، وهذا التطور تمثل جهودهم في الدراسة بنيتها وتشكلها، على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، ومحاولات متنوعة بل ترتقي هذه المحاولات على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، وسجلت هذه المحاولات مفيدة تفاوتت قيمتها وما قدمته للدرس النحوي، ولئن كانت هذه، المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية واصولها النظرية فأن اصحابها يلتقون على ان العربية الى وصف جديد يعيد صياغتها، ولذلك من خلال ما تبينوا من مناهج وفرضيات مختلفة واكبت التطور المد اللساني الحديث.

((عبد الرحمن ايوب ، ١٢٩))

حـد الجملة عند المحدثيـن :

إنَّ الآراء تعددت واختلفت في تعريف الجملة عند المحدثين بسبب تعدد المعايير التي استند اليها قديماً وحديثاً ، ولكن يمكن الاشارة الى هذه المعايير في حد الجملة عند المحدثين ما يقوم على اعتبار: الشكل، او الدلالة او الاسناد، او الاتجاه الخطي او الاتجاه النظمي، او

غير ذلك من المعايير والاتجاهات((محمد الشاوش، ٢٤٥)) والمعيار والاسناد هو الاساس الذي اقام النحاة القدامى عليه حد الجملة، وكانوا ينظرون الى المسند والمسند اليه بأنها عماد الجملة ويمثل المسند والمسند اليه العمدة في الجملة ، ومساعدها (فضلة) يشقل الكلام دونها غالياً.

والمعيار الدلالي هو من المعايير الاساسية للجملة ظل له دور الريادة حتى العصور الحديث والجملة فيه (تسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة)((محمد خير الحلواني، ٢٠٢ / ٢٠٤)) اما المحدثون العرب، فأعتد فريق منهم ان الافادة شرطاً في تحديد مفهوم الجملة لذلك عرفوها بأنها اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقل بنفسه ((إبراهيم انيس ١٩٧٨ ، ٢٧٧)) واتجه اخرون الى ربط مفهوم الجملة بفكرة الاسناد ، ولكن بعضهم اعتد هذه الفكرة قاصره في انماط من الجمل نحوا جملة التعجب ، النداء((محمد الشاوش ١٩٨١ ، ١٢٩)).

فقد حاولنا في هذا البحث، من بدايته الى نهايته ان يقدم وصفاً لبنيه الجملة العربية فانطلق يمهد بيان مفهومي المصطلحان الجملة والكلام لدى القدماء، ثم ناقش مفهوم الجملة اي انهم اقاموه على حد الاسناد الاصلي، اي ان علاقة المسند والمسند اليه ونظرية العامل، تمثلان محورين مهمين في معرفة بنية الجملة وحدها، وقد يتسع بناء الجملة معتمداً على ادخال عناصر اضافية تمد في بناء الجملة .

تصنيـف الجملة عند المحدثـون:

لتقسيم الجملة وحصر أنواعها، يجد أن هذه الانواع قد تعودت وافتلقت سبب اختلاف معايير حد الجملة عندهم منها :

اولاً / لقسم الأول من المحدثون أقاموا تقسيميه للجملة على أساس الاسناد، اي انه تابع النحاة القدماء في تقسيمهم ومن ابرز هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي، حيث قسم الجملة على اساس المسند والمسند اليه وعلل ذلك بقوله (ان اهمية الخبر او الحديث انما هو يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة((مهدي المخزومي ،٨٧))، ويرى ان الجملة من حيث طبيعة المسند ثلاث أنواع :

- فعليـه / التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغيير والتجدد.
- الأسميـة / التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام اي الى لا يكون المسند فعلاً
- والظرفيـة / التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافا اليه بالإداة، ويصف الدكتورمهدي المخزومي بأن تقسيمه صحيح يقرأ الواقع اللغوي((مهدي المخزومي ،٨٧))

ثانيـاً / اما التصنيف الثاني يقوم على اساس عدم الاعتداد بالعامل، ومن اصحاب هذا التقسيم لدكتور عبد الرحمن ايوب الذي قسم الجملة الى : جملة اسنادية وجملة غير اسنادية.

الاسناديـة : فعلية واسمية ، اما الغير اسنادية فهي جملة النداء، والتعجب و تقسم وبئس، وهذه الجملة لا يمكن ان تعتبر من الجمل الفعلية المجرد التأويل النحاة لها بعبارات فعلية ، ويعلل ذلك بالقول (تفادي التقرير الذي يالجأ اليه النحاة القدامى في هذه الاساليب، وينتهي بالقول بأن الحالات التي ذكرها النحاة هي حذف المبتدأ أو حذف الخبر ليس إلا دليلاً قاطعاً على عدم الزوم الاسناد اللغوي لركنين يقابلان ركن القضية المنطقية، ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الاسنادية ذات الركن الواحد((نهاد موسى ، ٤٨)).

ثالثـاً / والتصنيف الثالث من قسم الجملة على الاعتداد بالعامل، وتم التقسيم الجمل الى .

الجملة التامة الاسنادية: وتشمل، الجملة الاسمية والفعلية، والجملة الوصفية اسم الفاعل أو صفه مشبهة أو صيغة مبالغة او اسم مفعول،

الجمل الموجزة : وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الاسناد ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً او غالباً وتشمل : الفعلية الموجزة ، والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة (نعم أو لا)

اما الجمل غير الاسنادية : تشمل ، الخالقة ، التعجب ، النداء ، القسم والاغراء والتحذير.

((محمد حماسة ، ١١٠))

رابعاً / ومنهم من قسم على اساس العامل، فجاء تقسيميه موافق لتقسيم الذي سار علية النحاة عدا أنه اصطنع مسميات جديدة ، لاتتجاوز ما اصل النحاة علية فقسم الى ستة اقسام ، البسيطة الممتدة ، المركبة المزدوجة ، المتعددة ، المتداخلة، والمتشابكة((محمد عبادة ١٩٨٨، ١٦٣ .))

اتسع مدى بناء الجملة عند المحدثون بأدخال عناصر اضافية تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفة مخصوصة وروابط تركيبية محددة تولد ضرباً من الوظائف الدلالية ، بحكم اقترانها يقيم معنوية اقتراناً متصلاً ، فتتكون البنية الوظيفية من نموذجين هما: الجمل الفعلية (المسند والمسند الية) والجمل الاسمية وتتكون من) المسند الية مع المسند مع الفضلة والجملة هنا في هذه المرحلة عند النحاة المحدثون (جملة مقيدة) يحكم تضمنها علاقات نحوية وتمثل ظائف نحوية ، تكون هي بمثابة القيود للحكم المتحصل من علاقة الاسناد((محمود السعران ، ٢,٩ .)

كما صنف بحثنا الجملة ايضاً الى جملة بسيطة وجملة مركبة، فا البسيطة تضمنت نواة اسنادية واحدة، والجملة المركبة، تضمنت نواتين فأكثر ثم تحلل الجملة المركبة نرى ان ظاهرتي الربط والتفريع، تصلحان الان يفسر بهما توالد الجملة المركبة في اطار الجملة التي لها محل من الاعراب والتي ليس لها محل من الاعراب، ثم نجد النحاة لم يقفوا في تحليل الجمل عند الضوابط اللغوية الداخلية بل امتدوا الى ما وراء الجمل فحللوا عوامل والبعد الخارجي لتواقف مع المنهج والهدف ، وانتهى البحث الى عرض للمحاور الرئيسية لجملة وهي بنسبة ليست ثابتة ذات طبيعة شكلية بل هي بنية تجمع الاصول النحوية والضوابط غير النحوية التي تحقق لدى الجمل التجدد والشمولية((محمود نحلة ، ١٢٣)).

المبحث الثالث

بنية الجملة عند النحاة :

للقارئ أو الباحث له الحق ان يضع تصوراً متكاملاً لبنيه الجملة العربية ومآبها من الاصول والضوابط التي اعتمد عليها النحاة او ما تضمنته من معالجات ، والنظرية العامل وعلاقة المسند بالمسند اليه محورين مهمين لمعرفة بنية الجملة العربية الان الاول ضابط للمكون الثاني (المسند والمسند اليه) وعليه يقوم المعنى الاساسي للجملة والتي اسماها النحاة (العمد) والركن

الثالث (الفضلة) نجد النحاة قد وضعوا البنية الاساسية للجمل سواء كانت أسمية) مبتدأ او خبر أو فعلية (فعل وفاعل)، تكون هذه البنية نواة الجملة (العمد) التي لابد من وجود طرفيها) لفظاً أو تقديراً ، الانها اللوازم التي لا يستنفي عنها، فعليها يبني ما لا ينحصر من الصور الجزئية ، وعليها ، أيضا يقوم المعنى الأصلي للجملة المتمثل في اخبار عام، ولم يشترط النحاة أن تدل هذه البنية على معنى تام ، ولذا قالوا في حدها، ما تضمنت الاسناد الاصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها او لا(نهاد موسى ، ٣١))

اذن هذا هو المكون الاساسي أهم مكون، فهو تنظيمي لأنه يمنح معاني نحوية منسقة وكذلك انه ينتج عدداً غير محدود من الجمل النحوية.

اما البنية الوظيفية في الجملة كما هو متعارف عند النحاة في اول مراحل تكونها جملة مطلقة ، تتضمن ركن الاسناد، المسند والمسند اليه، وقد تضمنت اضافة الى الركنين السابقين عناصر جديدة تكون علاقات نحوية جديدة تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة، ثم ان هذه العناصر تولد ضربا من الوظائف الدلالية ثم نلاحظ((نهاد موسى ، ٣١)).

ما مقيدات الجملـة : هي وحدات نحوية مصوغة في تنسيق تركيبي وهي فعلية او اسمة ، تتضمن علاقة الاسناد ، وانواع المقيدات من حيث العمل ، تقسم الى :

١- مقيدات معمولة / وتمد في بنية الجملة من اليسار ، تكثر في الجمل الفعلية فترتبط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تعبر عن معان دلالية مثل : المفعولات ، الحال ، التمييز المستثنى

٢- مقيدات عاملة / وتمتد في بنية الجملة من اليمين وتكثر في الحمل الاسمية مثل النواسخ بأنواعها ، كأدوات الشرط((محمد خير الحلواني ، ٢٠٥ ، ٢٠٦))..

٣- مقيدات من حيث طبيعة العلاقة التي تربطها بالنواة الاسنادية

*مقيدات مرتبطة بالنواة الاسنادية نفسها (بالحكم المستفاد المتحصل من علاقة الاسناد) .

* مقيدات مرتبطة بأحد ركني الاسناد : كالتوابع ، والمضاف اليه ، وصله الموصول ، والجار والمجرور ((الحلواني ، ٢٠٥ ، ٢٠٦)).

ونلاحظ من خلال النظر الى الجملة وتقسماتها الى مطلقة ومقيدة هذه يعين الدارس يتمكن على فهم الكلام وتحليل التراكيب ، ذلك ان الكثير من الدارسين خرجوا من اطار الجملة المفردة الى اطار الجمل المتعددة او اطار نص وقعوا في الخطأ،

* اما الوظائف النحوية : ان نهج النحاة في وصف التركيب في العربية وقوانين تضمنها ، وتحديد العلاقات بين اركانها من خلال افراد باب لكل وظيفة، منها قيود الوظيفة النحوية ، من حيث الاعراب والرتبة والمطابقة والربط، والتقديم والتأخير، أما الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية يبرز فيها المعنى الوظيفي (النحوي) وكذلك الدلالي((محمد الشاوش ١٩٨١ ، ٢٤٥)).

٦ – اما الوظائف دلالية : نلاحظ فيها ، المبتدأ (يبني عليه الكلام) ، الفاعل (من قام بالفعل، المفعول به (يقع عليه فعل الفاعل) ، والحال (يبين هيئة صاحبة) ((محمد الشاوش ١٩٨١ ، ٢٤٦ والوظائف التداولية ، المبتدأ (معرفة المخاطب) الخبر (محط قائدة السامع التميز ، تنبيه المخاطب على مراد بالنص على احد احتمالاته)، المنادى (طلب اقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل ، التوكيد تمكين المعنى في نصف المخاطب وازالة الاحتمال في التأويل ، هذه صورة اجمالية للوظائف البنية الجملة صنفتها وقف ابعادها التركيبية والدلالية ، والتداولية ، وهذا مشروط بما وضع النحاة من حدود تكاد تلتقي عليها))(محمد عبادة ١٩٨٨، ١٨٢)).

ثم حاولت في هذا البحث ان اضع تصوراً يقود الى صورة متكاملة لبنية الجملة العربية ، لكن قد يتسع مجال هذا التصور المجرد ادخال عناصر اضافية في بناء الجملة ، وذلك بإضافة روابط تركيبية محددة تولد ضروباً من الوظائف المختلفة النحوية والصرفية والدلالية والتداولية ، كما صنف البحث الجملة، جملة بسيطة ومركبة، فالبسيطة ما تضمنت نواة اسنادية واحدة ، والمركبة ما تضمنت نواتين فأكثر، والمحدثون من العرب فهم من اعتد ان الافادة شرطاً في تحديد مفهوم الجملة ، فاعرفوها (بأنها اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسة).

((عبد الرحمن ايوب ، ١٢٩.))، واتجه اخرون الى ربط مفهوم الجملة بفكرة الاسناد ، ولكن بعضهم اعتد هذه الفكرة قاصرة في انماط من الجملة ، نحو جملة التعجب ، وجملة النداء ، وجملة نعم وبئس ، كما يمكن للقارئ ، في هذا البحث أن يرى ان اغلب مفهومات للجملة متأثرة بالأنظار الحديثة التي تبنوها أو تأثروا بها من خلال مطارحات مفاهيم الجمل في اللسانيات الحديثة ، وتابعوا هؤلاء المحدثون البحث في الجملة وتمثل جهودهم في دراسة بنيتها وتشكلها على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، كما يمكن عده محاولاتهم المتنوعة انها سجلت ملاحظات مقيدة متفاوتة قيمتها وما قدمته للدرس النحوي ، كما لا يخفي على المتخصص هذه الدراسة وغيرها واصبحت متكأ لكل من يريد أن يقرأ عن بدايات الجملة .

خلاصة

* ان تناول جهود النحاة القدماء ينحى منحى وصفياً تقريراً يقوم على عرضها وما اشتملت عليه من انظار قادة الى وضع قاعدة للجملة العربية ، تفاوتت قيمتها من فتره الى فتره اخرى ولأن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية واصولها النظرية فأن اصحابها يلتقون على ان العربية بحاجة الى وصف جديد يعيد صياغتها على وفق منظار حداثوي .

٢- ان الوصول الى وصف الجملة العربية او شموليتها يحقق الاصالة والمعاصرة يجب ان ينطلق من خلال المشترك بين مقولات النحاة القدماء ومعطيات الحديث، اذ ان لكل لغة منطقها وخصائصها ، ولكل نظر ظروفه وغايته .

٣- اللغة العربية بمادة المتوالدة بتجلياتها في الاستعمال، تقل موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير ، وتضل اعمال النحاة في وصفها مفتوحة للاستبطان والتأصيل ونقل اجتهادات المحدثين لها دور في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث ، لكنها لا تشكل بديلا للنحو العربي.

المصادر والمراجـــع

١. ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، الكافية في النحو، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب .

٢. ابن جني ، ١٩٨٣ م، الخصائص، تحقيق ، محمد النجار ، عالم الكتب ، بيروت

٣. ابن هشام الانصاري ، ١٩٨١ م، الاعراب عن قواعد الاعراب ، تحقيق وتقديم على فودة نبيل ، ط ١ ، عمادة شؤون المكاتبات ، جامعة الرياض .

٤. ابن يعيش ابن أي السرايا ابو لبقاء (ت ٦٤٣ هـ)، ٢٠٠٠ م شرح المفصل ، قدم له ، الدكتور اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٥. احمد ابن فارس بن زكريا، ١٩٦٣ م (د . ط)، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،.

٦. احمد بن محمد الفيومي ، معجم الصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مصر ، القاهرة ، مطبعة الاميرية .

٧. إسماعيل ابن حماد الجوهري ، (ت ٣٩٨ هـ)، ٢٠٠٩ م، معجم الصحاح ، تحقيق احمد ابن الغفور عطار ، دار الحديث ، القاهرة .

٨. عبد الحميد السيد ، ٢٠٠٢م، دراسات في اللسانيات، دار الحامد للنشر عمان ، الاردن

٩. محمد عبادة، ١٩٨٨م، جملة العربية دراسة لغوية ونحوية، دار منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر .

١٠. نهاد موسى ، ١٩٨٧ م، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، دار البشير للنشر ، عمان ، الاردن .

١١. ابراهيم انيس ، ١٩٧٨ م، من اسرار اللغة، مكتبة الانجلو ، المصرية القاهرة ، مصر .

١٢. تمام حسان ١٩٧٢، اللغة معناها ومبناها، لهيئة المصرية لعامة الكتاب ، القاهرة .

١٣. جميل صليبا ، ١٩٨٢ م . (ط ت)، المعجم الفلسفي، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة بيروت ، لبنان .

١٤. محمد الشاوش ، ١٩٨١، اشغال ندوة اللسانيات والنحو العربي ، مركز الدراسات ، تونس
١٥. ـــــــــــــ، ١٩٨٥م، في بناء الجملة العربية مركز الدراسات ، تونس .
١٦. محمد حماسة ، ٢٠٠٨م العلامة الأعرابية بين القديم والحديث، الناشر مكتبة الامام البخاري ، القاهرة ، مصر .
١٧. محمد خير الحلواني ، ٢٠٠٣ م، مفهوم جملة في اللسانيات، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
١٨. محمود السعران ، ١٩٨٥م، مقدمة للقارئ العربي، دار لهفة العربية ، ط١ ، القاهرة ، مصر .
١٩. محمود نحلة ، ١٩٨٨م، مدخل الى دراسة الجملة العربية، مكتبة احياء التراث ، بيروت ، لبنان .
٢٠. مهدي المخزومي ، ١٩٦٥ م، في النحو العربي – نقد وتوجيه ، مطبعة إحياء التراث ، بيروت ،.
٢١. سيبويه ، ١٩٨٨ م، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، المطبعة الاميرية ، مصر ، القاهرة ، بولاق.
٢٢. محمد المبرد ، ١٣٨٦ هـ، المقتضب، القاهرة، تحقيق محمد عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية.